

شركة ديجيتايز للاستثمار و التقنية
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024
وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

المحتويات

<u>رقم الصفحة</u>	<u>البيان</u>
٢-١	تقرير مراقبا الحسابات
٣	قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٤	قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٥	قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٦	قائمة التغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٧	قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٨ - ٤١	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

تقرير مراقب الحسابات

الى السادة مساهمي / شركة ديجيتايز للاستثمار والتقنية

(شركة مساهمة مصرية)

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة ديجيتايز للاستثمار والتقنية "شركة مساهمة مصرية" المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات هذا وقد تمت مراجعة القوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بواسطة مراقب حسابات آخر وقد أصدر تقرير غير متحفظ علي تلك القوائم المالية بتاريخ.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولة ادارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية إختيار للسياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة.

تمت مراجعة القوائم المالية للشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بمعرفة مراقب حسابات آخر والذي قام بإصدار تقرير غير متحفظ عليها بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، وقد أقتصر دورنا على التأكد من ان الأرصدة الافتتاحية في ١ يناير ٢٠٢٤ مطابقاً للأرصدة الختامية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس إبداء الرأي المتحفظ

- نظرًا لتعييننا كمراقب حسابات للشركة في تاريخ لاحق لتاريخ نهاية العام ولم نتمكن من التحقق من أرصدة القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من تلك الأرصدة في ذلك التاريخ.

الرأي المتحفظ

وفيما عدا ما ورد من الفقرة السابقة من هذا التقرير ونظرًا لجوهرية ما سبق الإشارة إليه في الفقرة السابقة علي المركز المالي للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، فإننا لا نستطيع إبداء الرأي علي نتائج أعمال الشركة وتدفقاتها النقدية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة ديجيتايز للاستثمار والتقنية "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد الحسابات، وقد تم جرد الأصول بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية حيث أنه تم تعييننا في تاريخ لاحق لتاريخ الجرد.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في : ٢٠ أبريل ٢٠٢٥



شركة ديجيتايز للاستثمار والتقنية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		
٢ ٨٩٥ ٢٥٨	٧٧ ٨٢٤ ٥٠٣	(٤)	الأصول طويلة الأجل
--	٥ ٣٨١ ٧٦٢	(٥)	أصول ثابتة (بالصافي)
٤ ٨٥٩ ٦٤١	٣ ٠٥٣ ٦٨٢	(٦)	الأصول غير الملموسة
٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٦ ٥٧٧ ٤٦٠	(٨-أ)	أصول حق انتفاع
٨٩٢ ٧٠٠	--	(٨-ب)	استثمارات في شركات تابعة
١٥ ٦٤٧ ٥٩٩	١٢٢ ٨٣٧ ٤٠٧		استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر
			مجموع الأصول طويلة الأجل
			الأصول المتداولة
٣ ١٧١ ٠٦٠	٥٣٨ ٨٩٧	(٧)	المخزون
٨١ ٣٧٦ ٦٢١	٨٥ ٤٨٤ ٥٨٩	(٩)	العملاء وأوراق القبض
٢٨ ٤٥٣ ٦٧١	٧ ٤٨٣ ٥٠٩	(١٠)	مديون وأرصدة مدينة أخرى
٧١٣ ٠٤٦	١ ٠٦٠ ١٨٧	(١١)	النقدية بالصندوق ولدى البنوك
١١٣ ٧١٤ ٣٩٨	٩٤ ٥٦٧ ١٨٢		مجموع الأصول المتداولة
١٢٩ ٣٦١ ٩٩٧	٢١٧ ٤٠٤ ٥٨٩		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية
٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠		رأس المال المرخص
١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٨ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٤)	رأس المال المصدر والمدفوع
٣٠٨ ٥٩٥	٤٠٢ ٥٣١		احتياطي قانوني
٤ ٢٩٤ ٢٥٥	٦ ٠٧٩ ٠٣٦		أرباح مرحلة
١ ٨٧٨ ٧١٧	٢٠ ٩٤٢ ٤٥٣		صافي أرباح العام
١٨ ٤٨١ ٥٦٧	١٣٥ ٤٢٤ ٠٢٠		مجموع حقوق الملكية
			الالتزامات غير المتداولة
١٨ ٠٧٢	--		التزامات ضريبية مؤجلة
٣ ٥٦٢ ٣٨١	٤ ٣٧٢ ٤٣١		أوراق دفع طويلة الأجل
٧ ٩٣٨ ٠٤٥	٢ ٣٨٥ ٨١٩	(١٢-ب)	قروض غير متداولة
	٢ ٠٧٢ ٨٩٧		التزامات التاجير التمويلي
١١ ٥١٨ ٤٩٨	٨ ٨٣١ ١٤٧		مجموع الإلتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
٣٧	١ ٠٠٤		بنوك دائنة
١٢ ٣٤٧ ٢٣١	١٥ ٩٩٠ ٨٠٠	(١٣)	موردين وأوراق دفع
٨ ٦١٧ ٤٦٢	٥ ٠٤٤ ٩٢٦	(١٥)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
--	١ ٨٦٦ ٢٨٣		التزامات التاجير التمويلي
٧٨ ٣٩٧ ٢٠٢	٥٠ ٢٤٦ ٤٠٩	(١٢-أ)	أقساط قروض غير متداولة
٩٩ ٣٦١ ٩٣٢	٧٣ ١٤٩ ٤٢٢		مجموع الإلتزامات المتداولة
١١٠ ٨٨٠ ٤٣٠	٨١ ٩٨٠ ٥٦٩		إجمالي الإلتزامات
١٢٩ ٣٦١ ٩٩٧	٢١٧ ٤٠٤ ٥٨٩		إجمالي حقوق اصحاب الحصص والالتزامات

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقب الحسابات مرفق.

رئيس مجلس الإدارة

مهندس/ يسري محمود عتلم

يسري عتلم

المدير المالي

أ/ ياسر عبد الرحيم شلقامي

ياسر



شركة ديجيتايز للاستثمار والتقنية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل

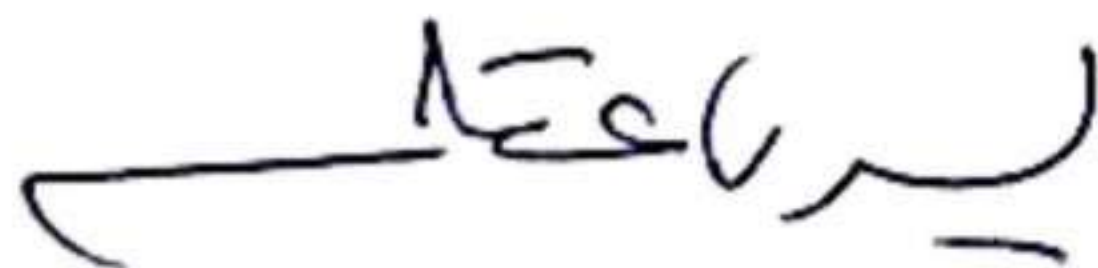
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		
٦١ ١٢٥ ٣٥٥	١٠٠ ٨٠١ ٨٠١	(١٦)	إيرادات النشاط
(٣٩ ٦٨٩ ٦١٤)	(٤٢ ٧٤٥ ٤٦٩)	(١٧)	تكاليف إيرادات النشاط
٢١ ٤٣٥ ٧٤١	٥٨ ٠٥٦ ٣٣٢		مجمل الربح
١ ٠٠٠	--		إيرادات أخرى
(١٠ ٩٦٩ ٨٤٥)	(٥ ٢٣٩ ٢٧١)	(١٨)	مصروفات عمومية وإدارية
(١ ١٧٠ ٨٣١)	(١ ١٨٧ ٦٢٠)		إهلاك إداري
(١٥٢ ٨١٣)	(٢٥٢ ٠٠٥)		مساهمة تكافلية
(٢١٣ ٠٤٩)	(٢٦١ ٣٦٣)		الخسائر الائتمانية المتوقعة
٨ ٩٣٠ ٢٠٣	٥١ ١٠٦ ٠٧٤		صافي نتائج أنشطة التشغيل
(٦ ٥٨٠ ٦٩٦)	(٢٨ ١٩٠ ٤٧٦)	(١٩)	مصروفات تمويلية
(٦ ٥٨٠ ٦٩٦)	(٢٨ ١٩٠ ٤٧٦)		إجمالي المصروفات التمويلية
٢ ٣٤٩ ٥٠٧	٢٢ ٩١٥ ٥٩٨		صافي أرباح العام قبل الضرائب
(٥٦٣ ٠٢٢)	(١ ٠٨٠ ٤٤٥)		ضرائب جارية
٩٢ ٢٣٢	--		الضريبة المؤجلة
١ ٨٧٨ ٧١٧	٢١ ٨٣٥ ١٥٣		صافي أرباح العام بعد الضرائب
٠,١٥٧	٠,٢٥٨	(٢٠)	

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

مهندس/ يسري محمود عتلم



المدير المالي

أ/ ياسر عبد الرحيم شلقامي





شركة ديجيتايز للاستثمار والتقنية
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٣</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٤</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١ ٨٧٨ ٧١٧	٢١ ٨٣٥ ١٥٣	صافي أرباح العام
--	(٨٩٢ ٧٠٠)	<u>يخصم / يضاف</u>
<u>١ ٨٧٨ ٧١٧</u>	<u>٢٠ ٩٤٢ ٤٥٣</u>	الدخل الشامل الآخر
		إجمالي الدخل الشامل عن العام

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

مهندس/ يسري محمود عتلم

يسري عتلم

المدير المالي

أ/ ياسر عبد الرحيم شلقامي

ياسر شلقامي



شركة ديجيتايز للاستثمار والتقنية
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

الإجمالي	صافي ارباح العام	الارباح (الخسائر) المرحلة	الاحتياطي القانوني	رأس المال المدفوع	
١٨ ٤٨١ ٥٦٧	١ ٨٧٨ ٧١٧	٤ ٢٩٤ ٢٥٥	٣٠٨ ٥٩٥	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤
--	(١ ٨٧٨ ٧١٧)	١ ٧٨٤ ٧٨١	٩٣ ٩٣٦	--	المحول إلى الارباح المرحلة
٩٦ ٠٠٠ ٠٠٠	--	--	--	٩٦ ٠٠٠ ٠٠٠	زيادة رأس المال
٢٠ ٩٤٢ ٤٥٣	٢٠ ٩٤٢ ٤٥٣	--	--	--	ارباح الفترة
<u>١٣٥ ٤٢٤ ٠٢٠</u>	<u>٢٠ ٩٤٢ ٤٥٣</u>	<u>٦ ٠٧٩ ٠٣٦</u>	<u>٤٠٢ ٥٣١</u>	<u>١٠٨ ٠٠٠ ٠٠٠</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
مهندس/ يسري محمود عتم

يسري



المدير المالي
أ/ ياسر عبد الرحيم شلقامي

ياسر

شركة ديجيتايز للاستثمار والتقنية
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	إيضاح رقم
٢ ٣٤٩ ٥٠٧	٢٢ ٩١٥ ٥٩٨	
١ ٤٤٥ ٠٨٧	٣ ٠٦٤ ٩٢٢	
--	١٣٧ ٩٩٤	
١ ٧٠٧ ٧٧٨	٣ ١٥٤ ٢٧٢	
--	٨٩٢ ٧٠٠	
٦ ٥٨٠ ٦٩٦	٢٨ ١٩٠ ٤٧٦	
١٢ ٠٨٣ ٠٦٨	٥٨ ٣٥٥ ٩٦٢	
١٤٧ ١٥٦	٢ ٦٣٢ ١٦٣	
(٥٦ ٦٤٢ ٥١٧)	(٤ ١٠٧ ٩٦٨)	
(٣١ ٣٠٤ ٨٤٦)	٢٠ ٩٧٠ ١٦٢	
١٠٩ ٠٢٤	(٤ ٦٧١ ٠٥٣)	
٣ ٥٦٢ ٣٨١	٨١٠ ٠٥٠	
١٠ ٤٦١ ٣٣٨	٣ ٦٤٣ ٥٦٩	
(٦ ٥٨٠ ٦٩٦)	(٢٩ ٠٨٣ ١٧٦)	
(٦٨ ١٦٥ ٠٩٢)	٤٨ ٥٤٩ ٧٠٩	
(٩٣٣ ٧٨٠)	(٧٩ ٧٤٦ ٣٩٠)	
--	١ ٧٥٢ ٢٢٥	
--	(٥ ٥١٩ ٧٥٦)	
(٦ ٥٦٧ ٤١٩)	(٢٩ ٥٧٧ ٤٦٠)	
(٧ ٥٠١ ١٩٩)	(١ ٣٤٨ ٣١٤)	
(٢ ٣٧٧ ١٦١)	(٥ ٥٥٢ ٢٢٦)	
٧٨ ٣٩٧ ٢٠٢	(٢٨ ١٥٠ ٧٩٣)	
٣٧	٩٦٧	
--	٣ ٩٣٩ ١٨٠	
--	٩٦ ٠٠٠ ٠٠٠	
٧٦ ٠٢٠ ٠٨٧	٦٦ ٢٣٧ ١٢٨	
٣٥٣ ٧٨٧	٣٤٧ ١٤٢	
٣٥٩ ٢٥٩	٧١٣ ٠٤٦	
٧١٣ ٠٤٦	١ ٠٦٠ ١٨٧	

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

صافي (أرباح) العام

اهلاك العام

استهلاك العام

استهلاك حق انتفاع

انخفاض القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر

فوائد تمويلية

النقص في المخزون

النقص (الزيادة) في العملاء و اوراق القبض

الزيادة (النقص) في مدينون وارصدة مدينة اخري

الزيادة (النقص) في الدائون والارصدة الدائنة الاخرى

الزيادة في اوراق الدفع غير متداولة

الزيادة في المورددين واوراق الدفع

مصرفات تمويلية مدفوعة

صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

مدفوعات لشراء اصول ثابتة

استيعادات اصول ثابتة

مدفوعات لشراء اصول غير ملموسة

استثمارات في شركات تابعة

مدفوعات لشراء اصول حق انتفاع

صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل

مداد قروض غير متداولة

مداد أقساط قروض غير متداولة

بنوك دائنة

مداد أقساط التزامات الايجار

راس المال

صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل

صافي التغير في ارصدة النقدية وما في حكمها خلال العام

رصيد النقدية وما في حكمها في اول العام

رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية العام

المعاملات غير النقدية:

قيمة انخفاض القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر بمبلغ ٨٩٢ ٧٠٠ جنيه مصري.

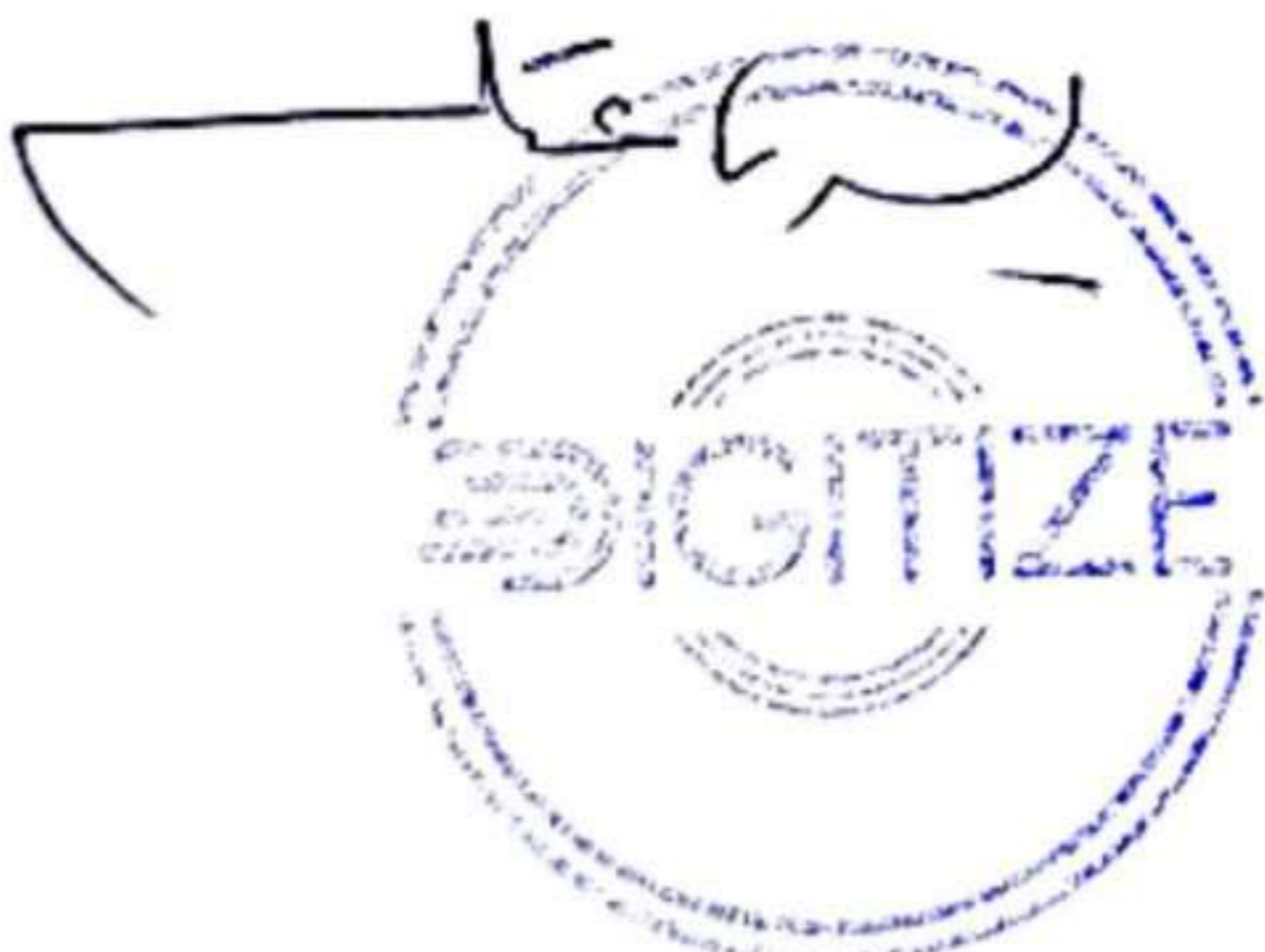
- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

مهندس/ يسري محمود عتلم

المدير المالي

أ/ ياسر عبد الرحيم شلقامي



١- نبذة عن الشركة

١/١- اسم الشركة

- تم تأسيس شركة أى ويف للاتصالات ش.م.م بتاريخ ٢٤/٨/٢٠١٥ تحت رقم ٣٣١٢ عن طريق الاكتتاب المغلق ووفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ الخاص بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحتها التنفيذية.
- وبموجب الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ ٢١/٨/٢٠٢١ تم تغيير اسم الشركة من أى ويف للاتصالات (ش.م.م) ليصبح شركة ديجيتايز للاستثمار والتقنية (ش.م.م).

٢/١- غرض الشركة

يتمثل غرض الشركة في :

١. توريد وتركيب وتشغيل أجهزة وشبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبيانات والصيانة المتنقلة لها ومد الكابلات الخاصة بها.
٢. تقديم الاستشارات الهندسية وإدارة المشروعات والإشراف على تنفيذها والمقاولات العمومية.
٣. تجارة واستيراد وتصدير أجهزة الاتصالات ونقل البيانات ومراكز البيانات وحلول التيار الخفيف.
٤. تاجير مخازن للغير.
٥. تاجير سيارات للغير ماعدا الليموزين.
٦. الاعمال اللوجستية الخاصة بالشحن والنقل والتخزين.
٧. التعميد في مجال تكنولوجيا المعلومات outsource.

مع مراعاة قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٣

تلتزم الشركة بأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٨٢ فى شأن سجل المستوردين ولا ينشئ تأسيس الشركة أى حق فى مزاوله اغراضها إلا بعد الحصول على التراخيص اللازمة لمزاوله غرضها من الجهات المختصة وبما لا يخل بأحكام القوانين المنظمة لهذا الغرض مع مراعاة احكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة ، و يجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشترك باى وجه من الوجوه مع الشركات و غيرها التى نزاول اعمالا شبيهة باعمالها او التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها ان تتدمج فى الهيئات السابقة او تشتريها او تلحقها بها و ذلك طبقا لاحكام القانون و لائحته التنفيذية.

٣/١- مدة الشركة

تبلغ مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من ٢٥/٨/٢٠١٥ إلى ٢٤/٨/٢٠٤٠ طبقاً للسجل التجارى رقم ٨٥٦٤٢ استثمار القاهرة.

٤/١- مقر الشركة

ويقع مقر الشركة الرئيسى فى الدور الثانى الادارى مبنى سيتى مارك - قطعة رقم (٦) المحور المركزى الجنوبى - مدينة الشيخ زايد - مدينة السادس من اكتوبر - الجيزة.

موقع ممارسة النشاط :

الدور الثانى الادارى مبنى سيتى مارك - قطعة رقم (٦) - المحور المركزى الجنوبى - مدينة الشيخ زايد - مدينة السادس من اكتوبر - محافظة الجيزة

٥/١- تاريخ اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ فى ٣٠ ابريل ٢٠٢٥ طبقا لقرار مجلس الإدارة المنعقد فى ذلك التاريخ.

٦/١ - السنة المالية للشركة:

تبدأ السنة المالية من أول يناير و تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.

٧/١ - قيد الشركة بالبورصة المصرية:

تم قيد الشركة بسوق المشروعات الصغيرة و المتوسطة بالبورصة المصرية بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٢٣.

٢ - أسس إعداد القوائم المالية

- ١/٢- أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٠ والمعدلة بقرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ والصادر في ٧ أبريل ٢٠١٩ والقوانين واللوائح ذات العلاقة والتي تم تطبيقها على مدار العام المالي الا اذا ذكر خلاف ذلك، وإعداد القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة.
- ٢/٢- يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لفرض الاستمرارية، فيما عدا الأصول والالتزامات التالية التي تم اثباتها بالقيمة العادلة والتي تتمثل فيما يلي :

- الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
 - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
 - المشتقات المالية.
 - يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية المتداولة في سوق نشط على أساس السعر المعن لها في تاريخ المركز المالي وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي ليس لها سوق نشط يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام احد أساليب التقييم والتي تتضمن أسلوب القيمة الحالية واسلوب التدفقات النقدية المخصومة او الرجوع الى القيمة الحالية لإدارة مالية مشابهة تقريبا للإدارة المالية التي تم تحديدها بالقيمة العادلة لها.
 - عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة، ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.
- ٣/٢- يتطلب إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية استخدام تقديرات وافتراسات قد تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والافصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية الدورية ، وكذا قد تؤثر على قيم الإيرادات والمصروفات خلال العام، وعلى الرغم من ان تلك التقديرات والافتراسات تعد في ضوء افضل المعلومات المتاحة للإدارة حول الاحداث والمعاملات الجارية الا أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات.

٣- السياسات المحاسبية المتبعة

١/٣ فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية.

١/١/٣ عملة العرض والقياس

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة القياس للشركة.

٢/١/٣ التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية أن يتم الاعتماد على أفضل الافتراضات والتقديرات التي تضعها الإدارة وبما تراه مناسباً لوضع وتطبيق سياسات محاسبية لتعكس الجوهر والمضمون الاقتصادي للمعاملات التي تتم والمتعلقة بالنشاط الأساسي للشركة (إيرادات النشاط الجاري، اضمحلال الأصول، الضرائب المؤجلة، القيمة العادلة للأدوات المالية)، وبناءً على ذلك فإن تلك التقديرات والافتراضات الموضوعية في ضوء أفضل البيانات والمعلومات المتاحة للإدارة قد تؤثر بشكل مباشر على قيم الإيرادات والتكاليف المرتبطة بتلك التقديرات وعلى قيم الأصول والالتزامات ذات العلاقة وذلك في حال اختلاف التقديرات الموضوعية في تاريخ إعداد القوائم عن الواقع الفعلي في الفترات المالية التالية، وذلك دون الإخلال بمدى تعبير القوائم المالية عن حقيقة المركز المالي للشركة وتدفقاتها النقدية للفترة الجارية.

٣/١/٣ التغيير في السياسات المحاسبية

ويتمثل في التغيير في المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد القوائم المالية، وذلك بالتحويل من سياسة محاسبية مقبولة إلى سياسة محاسبية أخرى مقبولة، وفي إطار معايير المحاسبة المصرية، حيث يكون التطبيق التطوعي للسياسة الجديدة له الأثر الإيجابي على مدى تعبير نتائج تطبيق تلك السياسة على جوهر معاملات وعمليات الشركة وبما يترتب عليه من آثار على حقيقة المركز المالي ونتائج أعمال الشركة، ويتم إثبات آثار ذلك التغيير في السياسات بأثر رجعي وإثبات تلك الآثار بالأرباح المرحلة ضمن حقوق الملكية (إن وجدت).

١/٢/٣ إثبات المعاملات بالدفاتر

- عملة التعامل والعرض

يتم إثبات المعاملات بالدفاتر بعملة البيئة الاقتصادية التي تزاوّل بها المنشأة أنشطتها الرئيسية وهي الجنيه المصري، كما يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية في الدفاتر بترجمة تلك المعاملات إلى الجنيه المصري طبقاً لأسعار الصرف السارية في تاريخ إثبات تلك المعاملات.

٢/٢/٣ المعاملات والأرصدة

يتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ إعداد القوائم المالية طبقاً لأسعار الصرف السائدة في نطاق السوق الحرة للنقد الأجنبي في ذلك التاريخ على أن يتم إدراج ناتج إعادة القياس بقائمة الدخل.

٣/٢/٣ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

يتم إثبات الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية - تكلفة الاقتناء - على أن يتم إهلاك الأصل عندما يكون متاحًا للاستخدام أي عندما يصبح الأصل قابلاً للتشغيل الفعلي بالطريقة التي حددها الإدارة وطبقاً للعمر الإنتاجي المقدر لكل أصل على حدة بإتباع أسلوب القسط الثابت ويتم إدراج الإهلاك الخاص بكل فترة مالية كمصروف بقائمة الدخل وذلك طبقاً للمعدلات الآتية :-

البيان	نسبة الإهلاك
مباني وإنشاءات	%١٠
آلات ومعدات	%١٠
تحسينات في أماكن مستأجرة	%١٠
عدد وأدوات	%١٠
سيارات ووسائل نقل	%١٠
أثاث وتجهيزات	%١٠
الأجهزة الكهربائية	%١٠
الأجهزة المكتبية	%١٠
أجهزة وخطوط اتصال	%١٠
أجهزة حاسب آلي	%١٠

وتتوقف رسمة المصروفات على القيمة الدفترية للأصل عندما يصل الأصل إلى الموقع، والحالة الذي اقتنى من أجلها لكي يصبح قادرًا على التشغيل بالطريقة التي حددها الإدارة.

يتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة، ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الدخل عن العام المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

يتم بصفة دورية مراجعة المتبقي من العمر الإنتاجي والمتوقع للأصول وإذا اختلف المتبقي من العمر الإنتاجي المتوقع بشكل جوهري عن التقدير الأساسي فإن صافي القيمة الدفترية يتم إهلاكها على العمر الإنتاجي المتبقي بعد تعديله.

بالإضافة إلى إعادة احتساب قسط الإهلاك بعد خصم قيمة الاضمحلال لصافي قيمة الأصول على العمر الإنتاجي المتبقي على أن يتم إعادة احتساب قيمة الإهلاك في حالة رد قيمة الاضمحلال مرة أخرى كما لو كان لم يتم احتساب الاضمحلال من قبل.

النفقات اللاحقة على اقتناء الأصول

قد تحتاج المكونات الرئيسية لبعض الأصول الثابتة إلى استبدال على فترات زمنية ويتم معالجة هذه المكونات الرئيسية كأصول ثابتة منفصلة لأن عمرها الإنتاجي يختلف عن العمر الإنتاجي المقدر للأصل الأساسي وعلى ذلك إذا استوفت هذه الأصول شروط الاعتراف بالأصل ومن المحتمل أن يحقق استخدام هذا الأصل منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة ويمكن للمنشأة قياس تكلفة اقتناء الأصل بدرجة عالية من الدقة.

إن النفقات التي تحدث لاستبدال أو تجديد مكونات الأصل يمكن المحاسبة عنها عند الاقتناء كأصول جديدة ويتم استبعاد قيمة الأصول المستبدلة أو المجددة من السجلات والدفاتر المحاسبية.

٤/٢/٣ مشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات كافة التكاليف التي تتحملها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بناء مشروعات تحت التنفيذ وعند انتهاء استكمال الأصل يصبح جاهزاً للاستخدام في الغرض المنشأ من أجله يتم تحويل التكاليف إلى بند الأصول الثابتة.

٥/٢/٣ أصول غير ملموسة

هي الأصول التي تتحكم الشركة فيها ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية، وتنتج هذه الأصول عن تكاليف يتم تكبدها لاقتناء أصول غير ملموسة في حالة وجود درجة تأكيد عالية من تحقق المنافع الاقتصادية.

تتضمن تكلفة الأصل غير الملموس تكاليف شرائه أو تكاليف مباشرة وغير مباشرة متعلقة بإعداد الأصل غير الملموس للاستخدام في الغرض الذي اقتنى من أجله، ويتم توقف الاعتراف بالتكاليف المحملة على الأصل غير الملموس عندما يكون الأصل في الحالة المطلوبة للتشغيل على أن يتم اختبار الأصل غير الملموس الذي ليس له عمر إنتاجي محدد للتحقق من اضمحلال القيمة وذلك بمقارنة القيمة القابلة للاسترداد بالقيمة الدفترية سنوياً وكذلك عندما يكون هناك مؤشر على اضمحلال قيمة الأصل غير الملموس، ويتم إثبات أي زيادة في القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد كخسارة اضمحلال بقائمة الدخل.

٦/٢/٣ الأدوات المالية

يحدد المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية متطلبات تحقق وقياس الأصول المالية والإلتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية باستثناء الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٩ "عقود الإيجار". ومع ذلك، فإن ذمم الإيجار المدينة المعترف بها من قبل المؤجر تخضع لمتطلبات إلغاء الاعتراف وانخفاض القيمة طبقاً لهذا المعيار، والذي يحل محل المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٩ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس".

الاعتراف الأولي

تعترف الشركة مبدئياً بالأصول والإلتزامات المالية عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية.

تصنيف وقياس الأصول المالية والإلتزامات المالية.

يحتوي المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية على ثلاث فئات تصنيف رئيسية للأصول المالية تقاس بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يعتمد تصنيف الأصول المالية بموجب المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية بشكل عام على نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة الأصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به.

يلغي المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية" فئات المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٩ الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" السابقة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والفروض والذمم المدينة والمتاحة للبيع.

ومع ذلك، فإن المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية" يحتفظ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٩ الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" لتصنيف وقياس الإلتزامات المالية و يتم تصنيفها كما يلي:

- الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الإدارة المالية. أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. أن تتم عملية توثق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع. هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج

تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم النموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحافظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

السياسات والأهداف المعلنة للمحافظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية، وخصوصيا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مسابقة له الأصول المالية مدة الإلتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول

كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة الشركة ١

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر.

عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة و أسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن الشركة لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

إضمحلال الأصول المالية فيما عدا أدوات حقوق الملكية

يستبدل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية نموذج الخسارة المتكبدة في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٩ الأدوات المالية - الاعتراف والقياس بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)". ينطبق نموذج إضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.

بالنسبة لمديونيات العملاء التي انخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي نتوقع الشركة استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقا للعقد المبرم.

الخسائر الائتمانية المتوقعة في تقدير مرجح لخسائر الائتمان. يتم قيامها مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة استلامها، واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) يؤخذ في الاعتبار ويستند التقييم ذي الصلة إلى بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الاقتصاد الكلي.

تحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تتبوية المخاطر الخسارة وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية.

ينتج عن محددات الخسائر الائتمانية المتوقعة ثلاثة سيناريوهات (احتمالية التعثر - القيمة المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة - معدل الخسارة عند التعثر).

يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة على ثلاثة مستويات الأساسي - الأفضل - الأسوأ لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهرا وخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر).

يتم شطب مديونية العملاء (إما جزئيا أو كليا) عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. هذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المستأجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب.

يتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل، يتم تضمين عمليات استرداد المبالغ التي تم شطبها سابقاً ضمن "خسائر إضمحلال قيمة الأدوات المالية في قائمة الأرباح و الخسائر والدخل الشامل الأخر.

يمكن أن تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

ويتم تطبيق منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها على النحو التالي:

- المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تتطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحتسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان). خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١١ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

- المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة يتم الاعتراف بخسائر الائتمان متوقعة على مدى الحياة اتات الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة في الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية

- المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر انقضاء متوقعة على مدى الحياة

الأصول غير المتداولة

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل ميزانية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الاستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل.

تتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الاستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.

يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ الميزانية. وفي حالة وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الاضمحلال وذلك في حدود التي لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمته التي كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال.

تعتمد الشركة في احتساب الانخفاض في القيمة علي موازنة مفصلة واحتسابات التنبؤات، والتي يتم اعدادها بشكل منفصل لكل وحدة توليد نقد تابعة للشركة حيث يتم تخصيص الأصل الفردي تغطي الموازنة التنبؤات عادة فترة من سنة إلي خمس سنوات، يتم احتساب معدل النمو طويلة الأجل ويتم تطبيقه علي التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع بعد العام الخامسة.

يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الشامل المستقلة ضمن بنود المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الأصل المنخفضة قيمته.

إلغاء الاعتراف بالأصول المالية

تقوم الشركة بإلغاء إثبات الأصل المالي فقط عند:

انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي.

تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل العالي، أو

الإبقاء على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي مع تحمل التزاما تعاقديا بدفع التدفقات النقدية إلى واحدة أو أكثر من المسلمين وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي.

تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أقيمت على السيطرة على الأصل المالي. أو

الإبقاء على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، مع تحمل التزاما تعاقدية بأن تدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستلمين دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أقيمت على السيطرة على الأصل المالي. وعند إلغاء إثبات أصل مالي في مجمله، فإن الفرق بين القيمة الدفترية (مقاساً في تاريخ إلغاء الإثبات) و المقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله) يتم إثباته في قائمة الدخل ،

الالتزامات المالية

يتم تصنيف الالتزامات المالية عند الإثبات الأولى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ويتم إثبات تكاليف المعاملة المباشرة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عند تكبدها. يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة والتغيرات بما في ذلك أي مصروف فائدة وتثبت في الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

يتم قياس الالتزامات المالية غير المشتقة بداية بالقيمة العادلة ناقصاً أي تكاليف مباشرة متعلقة بالمعاملة لاحقاً للإثبات الأولى يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي

التصنيف والقياس اللاحق

تقوم الشركة بتصنيف جميع الالتزامات المالية كما تم قياسها في وقت لاحق بالتالية المستهلكة فيما عدا الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر - الالتزامات المالية التي تنشأ عند تحويل أصل مالي غير مؤهل للاستبعاد أو عند تطبيق طريقة المشاركة المستمرة

عقود ضمان مالي

يتم قيام جميع الالتزامات المالية للشركة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي يتم احتساب التكلفة المستهلكة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي ويتم إدراج معدل الفائدة الفعلي كتكليف تمويل في الربح أو الخسارة

إلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية

يتم إلغاء أثبات الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها وعند استبدال التزام مالي موجود بأخر من نفس المقرض حسب شروط مختلفة تماماً أو عند تعديل شروط التزام حالي بشكل جوهري فإن مثل هذا الاستبدال أو التعديل يتم التعامل معه كإلغاء قيد للالتزام المالي الأصلي مع إثبات الالتزام الجديد يتم إثبات الفرق ما بين القيمة الدفترية ذات الصلة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية وبرج الصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق لظلمى ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعندما يكون هناك نية لتسوية الأصول مع الالتزامات على أساس الصافي من أجل بيع الأصول وتسديد الالتزامات في آن واحد.

٧/٢/٣ قياس القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو الأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوي بها تلك الالتزامات. في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخرا، والاسترشاد بالقيمة العادلة للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه- أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٨/٢/٣ استثمارات في شركات تابعة

يتم إدراج الاستثمارات في الشركات التي تمتلك فيها الشركة نسبة مؤثرة من أسهم رأس مال تلك الشركات والتي تمكنها من تحقيق السيطرة أو السيطرة من خلال التأثير المالي والإداري أو طبقاً لمعيار نسبة المساهمة، وحق التصويت ضمن الاستثمارات في شركات تابعة، حيث تثبت تلك الاستثمارات بالتكلفة - تكلفة الاقتناء - في تاريخ إصدار أمر الشراء، ويتم تخفيض تكلفة تلك الاستثمارات بقيمة الانخفاض الغير مؤقت - إن وجد - تحميلاً على قائمة الدخل وذلك لكل استثمار على حدة.

٩/٢/٣ استثمارات في شركات شقيقة

الشركات الشقيقة هي تلك الشركات التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً كبيراً. التأثير الكبير هو قدرة الشركة علي المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكنها لا تعد سيطرة أو سيطرة مشتركة علي هذه السياسات.

تثبت الاستثمارات في شركات شقيقة بالتكلفة، وفي حالة وجود إنخفاض دائم في قيمة تلك الاستثمارات يتم تعديل القيمة الدفترية بهذا الإنخفاض وتحمله على قائمة الدخل وذلك لكل استثمار على حده.

يتم ادراج نتائج وأصول والتزامات الشركات الشقيقة في هذه القوائم المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية والتي بموجبها يسجل الاستثمار في الشركة الشقيقة بالتكلفة في قائمة المركز المالي وتعديل التكلفة بعد ذلك بحيث تسجل حصة الشركة في الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر للشركة الشقيقة. عندما

تتجاوز حصة الشركة في خسائر الشركة الشقيقة ملكيتها (التي تشمل أي ملكية طويلة الأجل تشكل في مضمونها جزءاً من صافي استثمار الشركة في الشركة الشقيقة) تتوقف الشركة عن الاعتراف بحصتها من الخسائر الإضافية وتسجيل الخسائر الإضافية فقط بالقدر الذي تنكبد فيه الشركة التزامات قانونية أو تعاقدية أو قامت بمدفوعات نيابة عن الشركة الشقيقة. وإذا قامت الشركة الشقيقة في فترة لاحقة بتسجيل أرباح، تقوم الشركة بتسجيل حصتها من هذه الأرباح فقط عندما تتعادل حصتها من الأرباح مع حصتها من الخسائر المعترف بها.

١٠/٢/٣ المخزون

يقاس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل ويتم الإثبات الأولى للمخزون بالتكلفة وتتضمن تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء وتكاليف التشكيل والتكاليف الأخرى التي تتحملها الشركة للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة، ويتم تسعير المنصرف من المخزون وفقاً لطريقة المتوسط المتحرك على أن يتم إعادة قياس وتقييم المخزون في نهاية الفترة المالية بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل مع تحميل قائمة الدخل بالانخفاض في قيمة المخزون المتقادم والبطيء الحركة لتحقيق مفهوم صافي القيمة البيعية لكافة أنواع المخزون.

١١/٢/٣ عقود التأجير

يتم الاعتراف بعقود الإيجار طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) الإيجار

التزام عقد التأجير :

تقوم الشركة في تاريخ بداية عقد التأجير بقياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة وبخلاف ذلك باستخدام سعر الفائدة علي الاقتراض الإضافي للشركة ولاحقاً تقوم الشركة بزيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة علي التزام عقد الإيجار ويتم تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.

أصل حق الانتفاع:

يقاس أصل حق الانتفاع في تاريخ بداية عقد التأجير بمبلغ القياس الأولي للالتزام عقد التأجير بالإضافة الي المصروفات المباشرة الأولية ، الدفعات المقدمة المدفوعة للمؤجر، و تطرح حوافز الإيجار المستلمة من المؤجر (إن وجدت) وتضاف التكاليف التي ستكبدتها الشركة في تفكيك وإزالة الأصول وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصول إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصول نفسها إلى الحالة المطلوبة وفقاً لاحكام وشروط عقد الإيجار.

بعد تاريخ بداية عقد التأجير تقوم الشركة بقياس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر اضمحلال في القيمة ومعدلة بأي إعادة قياس للالتزام عقد التأجير.

يتم استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل إذا كان عقد التأجير يحول ملكية الأصل محل العقد إلى الشركة في نهاية مدة عقد التأجير أو إذا كانت الشركة ستمارس خيار الشراء وفيما عدا ذلك تقوم الشركة باستهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل "حق الانتفاع" أو نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب.

- اختارت الشركة عدم تطبيق متطلبات المعيار علي العقود قصيرة الأجل وعلي عقود التأجير التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة صغيرة.

الشركة كمستأجر:

يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير* نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع بالأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. وهناك إعفاءات اختيارية لعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير للأصول ذات القيمة المنخفضة.

الشركة كمؤجر:

يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجارته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.

يصنف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصول محل العقد.

ويتم تصنيف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تشغيلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد.

الإيجار التمويلي:

يجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.

وتقوم الشركة باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير لقياس صافي الاستثمار في عقد التأجير.

تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم تستلم في تاريخ بداية عقد التأجير.

تقوم الشركة بالاعتراف بدخل التمويل على مدى مدة عقد التأجير، على أساس نمط يعكس معدل عائد دوري ثابت لصافي استثمار المؤجر في عقد التأجير.

الإيجار التشغيلي:

يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.

١٢/٢/٣ العملاء والأدوات المالية المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والأدوات المالية المدينة الأخرى بالقيمة الاسمية مخصصاً منها أية مبالغ من المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها في نهاية السنة عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

١٣/٢/٣ الاحتياطات

١/١٣/٢/٣ الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجب ٥٪ من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر، ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع.

٢/١٣/٢/٣ الاحتياطات الأخرى

يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة تكوين احتياطات أخرى.

١٤/٢/٣ الدائنون والأدوات المالية الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأدوات المالية الدائنة الأخرى بالقيمة الاسمية كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها.

١٥/٢/٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام حال (قانوني، حكومي) أو التزام مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عليه منافع اقتصادية مستقبلية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثق لمبلغ الالتزام، وإذا ما كان هناك تأثيراً هاماً للقيمة الزمنية للنقود فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل خصم - قبل الضرائب - لأخذ هذا التأثير في الاعتبار، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ القوائم المالية وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير لها.

١٦/٢/٣ الاقتراض تكلفة الاقتراض

الاقتراض والتسهيلات الائتمانية

يتم الاعتراف الأولي بالفروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الشركة بالقيمة العادلة مخصصاً منها تكلفة المعاملة، ويتم قياس تلك الفروض والتسهيلات لاحقاً بالتكلفة المستهلكة على أن يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالفرق بين المتحصلات النقدية من الفروض (مخصصاً منها تكلفة المعاملة) والقيمة المطلوب سدادها في تاريخ الاستحقاق وذلك على مدار عمر القرض أو التسهيل باستخدام طريقة الفائدة الفعالية.

تكلفة الاقتراض

يتم تسجيل تكلفة الاقتراض كمصروفات تحمل على العام التي تكبدت فيها الشركة هذه التكلفة ويتم رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة لتمويل الأصول الثابتة خلال فترة الإنشاء وذلك حتى يصبح الأصل جاهز للاستخدام من الناحية الاقتصادية.

١/١٦/٢/٣ بدء الرسملة

تبدأ رسملة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض عندما:

- يتم الإنفاق على الأصل.
- تكبد المنشأ تكلفة اقتراض.
- تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام في الأغراض المحددة له أو بيعة للغير محل تنفيذ في الوقت الحالي.

٢/١٦/٢/٣ تعليق الرسملة

يجب التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض خلال الفترات التي تتعطل فيها أعمال الإنشاء الفعالة للأصل.

٣/١٦/٢/٣ التوقف عن الرسملة

- يجب الانتهاء من عملية رسملة تكلفة الاقتراض عندما يتم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه للغير.
- عندما يتم الانتهاء من إنشاء أجزاء من الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض ويكون من الممكن استخدام كل جزء من هذه الأجزاء أثناء استمرار عملية إنشاء باقي الأجزاء الأخرى فإنه يتعين التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض على الأجزاء المنتهية طالما تم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد هذه الأجزاء للاستخدام في الأغراض المحددة أو لبيعها للغير.

١٧/٢/٣ تحقق الإيراد

معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ "الإيرادات من العقود مع العملاء"

يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) محل معيار المحاسبة المصري رقم (٨) عقود الإنشاءات* ومعيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيرادات" يتم تطبيق المعيار في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، واستحدث معيار الإيراد الجديد نموذجاً مكوناً من خمس خطوات قائم على المبادئ المحاسبية بشأن الاعتراف بالإيراد عند انتقال السيطرة على البضاعة إلى أو تقديم الخدمات للعميل تتمثل الخمس خطوات هذه في الآتي:

- (١) تحديد العقود المبرمة مع العملاء سواء شفهيًا أو خطياً أو وفقاً لممارسات تجارية معتادة.
- (٢) تحديد التزامات الأداء في العقد سواء بالنسبة للسلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها.
- (٣) تحديد سعر المعاملة وشروط السداد مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها.

٤) أن يكون للعقد مضمون تجاري.

٥) أن يكون من المرجح أن تقوم الشركة بتحصيل المبالغ المستحقة أو عند تقديم مقابل الخدمات المحولة للعميل.

يلزم المعيار المنشآت أن تمارس تقديرا محاسبيا أخذاً في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات العلاقة عند تطبيق كل خطوة من النموذج على العقود المبرمة مع عملائها. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على عقد والتكاليف التي تتعلق مباشرة بالوفاء بالعقد.

قامت الشركة بتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة الواردة بإيضاح (٢-٢) وليس هناك أثر جوهري هام من تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء على الأرباح المرحلة في ١ يناير ٢٠٢١ وعلى طريقة اثبات إيرادات الشركة.

١٨/٢/٣ الفوائد الدائنة

الفوائد الدائنة يتم الاعتراف بها على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

١٩/٢/٣ توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح كالتزامات في العام المالية التي تقر فيها الجمعية العامة هذه التوزيعات.

٢٠/٢/٣ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع مصروفات المشتريات والمبيعات بما في ذلك المصروفات العمومية والإدارية وفقاً لأساس الاستحقاق.

٢١/٢/٣ الاضمحلال في قيمة الأصول :

الأصول المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة - بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة - في تاريخ الميزانية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على حدوث انخفاض في قيمتها وفي حالة وجود تلك المؤشرات يتم إعداد الدراسات لتحديد القيمة الاستردادية المتوقعة. في حالة انخفاض القيمة الاستردادية للأصل عن قيمته الدفترية يتم إدراج خسائر الانخفاض في قيمة الأصل كمصروف في قائمة الدخل، وذلك بعد خصم أي فائض إعادة تقييم سبق تكوينه لنفس الأصل، وفي حالة ارتفاع القيمة الاستردادية للأصل عن قيمته الدفترية يتم إضافة قيمة الزيادة إلى حقوق المساهمين ولكن بعد خصم خسائر انخفاض نفس الأصل المحمل كمصروف والذي سبق إدراجه بقائمة الدخل.

الأصول غير المالية

حيث يتم الاعتراف بمبلغ إلغاء خسائر النقص في قيمة الأصل كإيراد في قائمة الدخل إلا إذا كانت الأصول المتعلقة مسجلة بقيمة معاد تقييمها، ففي هذه الحالة يتم معالجة هذا الإلغاء كزيادة في نتيجة قيمة إعادة التقييم.

٢٢/٢/٣ ضريبة الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

١/٢٢/٢/٣ ضرائب الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية الفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقعة مدادها إلى (استردادها من الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب أو قوانين الضرائب السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصده للأصول والالتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينة.

٢/٢٢/٢/٣ ضرائب الدخل المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلي
الاعتراف الأولي بالأصل أو الالتزام العملية التي لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية: الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص في مشروعات مشتركة الي المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح أن مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور

- يتم الاعتراف بالأصل الضريبي الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقع الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلا وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل. يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر - عند قياس

الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها، لا يتم عمل مقاصد للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضرائب في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

٢٣/٢/٣ أهداف وسياسات وأساليب إدارة رأس المال

- تقوم إدارة الشركة بالعمل على تحقيق أهداف وسياسات إدارة رأس مال الشركة والتي تتضمن ما يلي:
- تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الشركة.
- التعامل مع عملاء تتمتع بدرجة عالية من الملاءة المالية منخفضة المخاطر.
- التأكد من الالتزام بالأنظمة والقوانين الموضوعة لحماية الاستثمار.
- التأكد من الالتزام بالإجراءات والقواعد التي تصدرها الجهات الحكومية، والتأكد من الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية.
- التحقق من توافر الرقابة والمتابعة للنشاط.

٢٤/٢/٣ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١/٢٤/٢/٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك والعملاء وبعض الحسابات المدينة، كما تتضمن الالتزامات المالية الموردين وبعض الدائنين والحسابات الدائنة والقروض والسلفيات. طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والتزامات الشركة والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

٢/٢٤/٢/٣ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم، ويعتبر هذا الخطر محدوداً حيث تقوم الشركة بتوزيع مخاطر الائتمان على نوعية متعددة من العملاء تتمثل في عدد كبير من العملاء ذو سمعة حسنة بجانب الترتيبات القانونية والمستندات عند تنفيذ المعاملة تقلل من خطر الائتمان إلى الحد الأدنى.

٣/٢٤/٢/٣ خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغييرات في سعر الصرف والذي يؤثر على المقبوضات والمدفوعات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية.

٤/٢٤/٢/٣ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر الفائدة في التغيير في أسعار الفائدة الذي قد يكون له تأثير على نتائج الأعمال، ويعتبر هذا الخطر محدودًا حيث أن القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة بسعر فائدة ثابت.

٥/٢٤/٢/٣ خطر السيولة

تتطلب الإدارة الحذرة لمخاطر السيولة الاحتفاظ بمستوى كافي من النقدية وإتاحة تمويل من خلال مبالغ كافية من التسهيلات الائتمانية المتاحة ونظرًا للطبيعة الديناميكية للأنشطة الأساسية، فإن إدارة الشركة تهدف الاحتفاظ بمرونة في التمويل من خلال الاحتفاظ بخطط ائتمانية معززة متاحة.

٦/٢٤/٢/٣ إدارة مخاطر رأس المال

تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال أو تخفيض الديون المستحقة على الشركة.

تقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال باستخدام نسبة صافي القروض إلى إجمالي رأس المال ويتمثل صافي القروض في إجمالي القروض والسلفيات مخصومًا منها النقدية، ويتمثل إجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية بالشركة بالإضافة إلى صافي القروض.

٢٥/٢/٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة وتشتمل النقدية وما في حكمها على أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل قصيرة الأجل.

٢٦/٢/٣ الارتباطات التعاقدية في اقتناء أصول ثابتة في المستقبل

لا توجد ارتباطات تعاقدية في اقتناء أصول ثابتة في المستقبل.

٢٧/٢/٣ الالتزامات العرضية والمسئوليات الاحتمالية

لا توجد التزامات عرضية ومسئوليات احتمالية.

٢٨/٢/٣ القيمة الدفترية للأصول المعطلة

لا توجد أصول معطلة لدى الشركة

٢٩/٢/٣ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة، وتمثل أيضا الشركات المسيطر عليها أو الخاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة، ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسعيرية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة وبنفس أسس التعامل مع الغير.

٣٠/٢/٣ مزايا العاملين

١/٣٠/٢/٣ نظام التأمينات والمعاشات

يوجد لدى الشركة نوع واحد من نظم المعاشات وهو نظام الاشتراكات المحددة وفيه تقوم الشركة بسداد اشتراكها إلى نظم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أساس إلزامي، ولا يوجد على الشركة أي التزامات أخرى بمجرد سدادها لالتزاماتها، ويعترف بالاشتراكات الاعتيادية كتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة.

٢/٣٠/٢/٣ حصة العاملين في الأرباح

طبقاً للنظام الأساسي للشركة فإنه يتم تخصيص نسبة من صافي أرباح العام لتوزيعها على موظفي وعمال الشركة طبقاً للقواعد التي يقترحها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة ولا يتم تسجيل أي التزامات بحصة العاملين في الأرباح قبل اعتماد الجمعية العامة.

٣١/٢/٣ رسملة تكلفة الاقتراض

تتمثل رسملة تكاليف الاقتراض في قيمة المصروفات والتكاليف والأعباء التمويلية والناجمة عن الحصول على قروض أو تسهيلات بنكية سواء لتمويل اقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل للرسملة والتي كان من الممكن تجنبها إن لم يتم الاستحواذ على تلك الأصول، ويتم بدء تلك الرسملة عند بدء الإنفاق على الأصل المؤهل والتكبد الفعلي لتكاليف الاقتراض بالإضافة إلى استمرار تنفيذ الأعمال المرتبطة بذلك الأصل ويتم التوقف عن الاستمرار في الرسملة عند تمام اكتمال الأصل المؤهل سواءاً للاستخدام أو للبيع، كما لا يعد من تكاليف الاقتراض القابلة للرسملة التكاليف وفوائد التسيط غير المرتبطة بالاقتراض المباشر والتي يتم تحميلها مباشرة على قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) عند تحققها بالإضافة للفوائد الخاصة بالفترة التي تتعطل فيها أعمال الإنشاء الفعال للأصل.

٣٢/٢/٣ الدخل الشامل الآخر

يشمل بنود الدخل والمصروف (بما في ذلك تسويات إعادة التقييم والتي لا يعترف بها في الأرباح أو الخسائر " قائمة الدخل " طبقا لما تطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية الأخرى.

٣٣/٢/٣ إجمالي الدخل الشامل

هو التغير في حقوق الملكية خلال العام والنتائج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم هذه، ويشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود كلا من الأرباح أو الخسائر " و" الدخل الشامل الآخر ".

٣٤/٢/٣ عملة القياس وترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

(أ) عملة القياس

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والتي تمثل عملة قياس الشركة.

(ب) ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك الشركة دفاترها بالجنيه المصري ويتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية خلال الفترة على أساس سعر الصرف المعلن في تاريخ المعاملة ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في تاريخ المركز المالي إلى الجنيه المصري على أساس أسعار الصرف المعلنة في نطاق السوق الحرة في ذلك التاريخ، هذا ويتم إدراج كافة فروق العملة بقائمة الدخل.

٣٥/٢/٣ إضمحلال قيمة الأصول المالية فيما عدا أدوات حقوق الملكية

يستبدل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية نموذج الخسارة المتكبدة في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ الأدوات المالية - الاعتراف والقياس بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL). ينطبق نموذج إضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.

بالنسبة لمديونيات العملاء التي انخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي نتوقع الشركة استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقا للعقد المبرم.

الخسائر الائتمانية المتوقعة في تقدير مرجح لخسائر الائتمان. يتم قيامها مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة استلامها، واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) يؤخذ في الاعتبار ويستند التقييم ذي الصلة إلى بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الاقتصاد الكلي.

تحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تنبؤية المخاطر الخسارة وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية.

ينتج عن محددات الخسائر الائتمانية المتوقعة ثلاثة سيناريوهات (إحتمالية التعثر - القيمة المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة - معدل الخسارة عند التعثر).

يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة على ثلاثة مستويات الأساسي - الأفضل - الأسوأ لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهرا وخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر).

يتم شطب مديونية العملاء (إما جزئيا أو كليا) عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. هذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المستأجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب.

يتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل. يتم تضمين عمليات استرداد المبالغ التي تم شطبها سابقا ضمن "خسائر إضمحلال قيمة الأدوات المالية في قائمة الأرباح و الخسائر والدخل الشامل الآخر.

يمكن أن تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقا لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة .

٣٦/٢/٣ التكاليف اللاحقة علي الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول علي منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة ، وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبيدها.

١/٣٦/٢/٣ - العملاء وأوراق القبض والمدينون والحسابات المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء وأوراق القبض والمدينون والحسابات المدينة الأخرى بقيمتها العادلة في تاريخ المعاملة وعند توافر مؤشرات على عدم إمكانية التحصيل (القياس اللاحق) تخصم تلك المبالغ كإضمحلال لهذا البند، ويتم تبويبها ضمن الأصول المتداولة وذلك في ضوء ما قرره الفقرات رقمي (١٦)، (٦٦-ج) من المعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل في شأن عرض القوائم المالية. وتبويب المبالغ المتوقع تحصيلها بعد أكثر من عام ضمن الأصول غير المتداولة أي كاصول طويلة الأجل.

٢/٣٦/٢/٣ - المساهمة التكافلية في نظام التأمين الصحي الشامل

صدر في ٢٠١٨/١/١١ القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ في شأن نظام التأمين الصحي الشامل والذي حددت المادة (٤٠) منه ضمن موارد تمويل الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل نسبة قدرها اثنين ونصف في الألف من جملة الإيرادات السنوية للمنشآت الفردية والشركات ايا كانت طبيعتها أو النظام القانوني الخاضعة له والهيئات العامة والاقتصادية، ولا تعد هذه المساهمة من التكاليف واجبة الخصم في تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل، ويتم تحصيلها وفقا للضوابط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

٣/٢/٣٧- النقدية وما في حكمها

لأغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية والتي يتم إعدادها وفقاً للطريقة غير المباشرة فإن النقدية وما في حكمها تشمل النقدية بالبنوك والصندوق والودائع لأجل لأقل من ثلاثة أشهر.

٣/٢/٣٨- نصيب السهم الأساسي في الأرباح

يتم حساب نصيب السهم الأساسي في الأرباح بقسمة صافي أرباح العام/ السنة كما تظهر في قائمة الدخل عن العام/السنة المالية وذلك بعد استبعاد حصة مجلس الإدارة والعاملين في الأرباح مع الأخذ في الاعتبار كونها لا زالت تحت الاعتماد من الجمعية العامة للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام/ السنة المالية.

٤- الأصول الثابتة (بالصافي)

الإجمالي	اعمال الالكتروميكانيكال	الاتاث و اجهزة كمبيوتر	تحسينات اصول مؤجره	معدات و تجهيزات	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٦.٩٦.١٨٢	--	٢.٧٣.٩٥٠	--	٤.٠٢٢.٢٣٢	تكلفة الاصل في ١ يناير ٢٠٢٤
٧٩.٧٤٦.٣٩٠	١.٥٣٩.٠٠٠	٢٤.٦٣.٣٦٥	٧.٩٧٧.٠٢٥	٤٥.٦٠٠.٠٠٠	الإضافات خلال العام
(٦.٩٦.١٨٢)	--	(٢.٧٣.٩٥٠)	--	(٤.٠٢٢.٢٣٢)	استبعادات خلال العام
٧٩.٧٤٦.٣٩٠	١.٥٣٩.٠٠٠	٢٤.٦٣.٣٦٥	٧.٩٧٧.٠٢٥	٤٥.٦٠٠.٠٠٠	تكلفة الاصل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٣٢.٠٠.٩٢٤	--	١.١٨٢.٨٦٥	--	٢.٠١٨.٠٥٩	مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢٤
٣.٦٤.٩٢٢	٣٨.٤٧٥	٩٨٨.١٩٤	١٩٩.٤٢٦	١.٨٣٨.٨٢٧	اهلاك العام
(٤.٣٤٣.٩٥٩)	--	(١.٥٧١.٧٣١)	--	(٢.٧٧٢.٢٢٨)	مجمع اهلاك الاستبعادات
١.٩٢١.٨٨٧	٣٨.٤٧٥	٥٩٩.٣٢٨	١٩٩.٤٢٦	١.٠٨٤.٦٥٨	مجمع الاهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٧٧.٨٢٤.٥٠٣	١.٥٠٠.٥٢٥	٢٤.٠٣١.٠٣٧	٧.٧٧٧.٥٩٩	٤٤.٥١٥.٣٤٢	صافي التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٢.٨٩٥.٢٥٨	--	٨٩١.٠٨٥	--	٢.٠٠٤.١٧٣	صافي التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥- الأصول غير الملموسة

جنيه مصري	
--	تكلفة الاصل في ١ يناير ٢٠٢٤
٥ ٥١٩ ٧٥٦	الإضافات خلال العام
--	استبعادات خلال العام
٥ ٥١٩ ٧٥٦	تكلفة الاصل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
--	مجمع الإستهلاك في ١ يناير ٢٠٢٤
١٣٧ ٩٩٤	إستهلاك العام
--	مجمع استهلاك الاستبعادات
١٣٧ ٩٩٤	مجمع الاستهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٥ ٣٨١ ٧٦٢	صافي التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
--	صافي التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٦- الأصول حق انتفاع (بالصافي)

الاجمالي	مقر الشركة	مخازن	ماكنات	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
١٢ ٢٦٥ ٧٤٩	٦ ٠٥٥ ٧٠٣	٨٠٠ ٨٤٠	٥ ٤٠٩ ٢٠٦	التكلفة في ١ يناير ٢٠٢٤
١٢ ٢٦٥ ٧٤٩	٦ ٠٥٥ ٧٠٣	٨٠٠ ٨٤٠	٥ ٤٠٩ ٢٠٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٦ ٠٥٧ ٧٩٤	٢ ٤٢٢ ٢٨١	--	٣ ٦٣٥ ٥١٣	مجمع الاستهلاك اول المدة
٣ ١٥٤ ٢٧٣	١ ٢١١ ١٤١	١٦٩ ٤٣٩	١ ٧٧٣ ٦٩٣	إستهلاك الفترة
٩ ٢١٢ ٠٦٧	٣ ٦٣٣ ٤٢٢	١٦٩ ٤٣٩	٥ ٤٠٩ ٢٠٦	مجمع الاستهلاك
٣ ٠٥٣ ٦٨٢	٢ ٤٢٢ ٢٨١	٦٣١ ٤٠١	--	القيمة الدفترية في ديسمبر ٢٠٢٤

٧- المخزون

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٧١١ ٢١٥	--	مخزون البويات
١ ٧٧٥ ٣٦٠	١٤٣ ٨٥٠	مخزون الكابلات والادوات الكهربائية
٦٨٤ ٤٨٥	٣٩٥ ٠٤٧	مخزون المهمات
٣ ١٧١ ٠٦٠	٥٣٨ ٨٩٧	الاجمالي

٨- الاستثمارات الغير متداولة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	النسبة	عدد الاسهم المملوكة	استثمارات في شركات تابعة شركة كالكس التجارية
٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٦ ٥٧٧ ٤٦٠	%٩٨,٦	٣ ٦٣٣ ٠٤٦	
٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٦ ٥٧٧ ٤٦٠			
٨٩٢ ٧٠٠	--	%١٥,٣		استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر استثمارات في شركة القاهرة الوطنية لتداول الأوراق المالية الإجمالي
٨٩٢ ٧٠٠	--			

٩- العملاء واوراق القبض

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
٣٤ ١٣٠ ٦٩٠	٩ ١٨١ ٥٣٠	عملاء القطاع الحكومي
٧ ٥١٢ ٨٣٣	٥ ٥٦٩ ٤٥٠	عملاء القطاع الخاص
١٧ ١٢١ ٠٨٢	٣٧ ٩١٣ ٨٠٠	ايراد مستحق
١٧ ٤٤٩ ٦٦٣	٣٣ ٠٧٠ ٧٨٩	أصول عقد تحت التسليم
٥ ٣٧٥ ٤٠٢	١٠ ٣٨٢	أصول عقد تحت التنفيذ
٨١ ٥٨٩ ٦٧٠	٨٥ ٧٤٥ ٩٥١	
(٢١٣ ٠٤٩)	(٢٦١ ٣٦٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
٨١ ٣٧٦ ٦٢١	٨٥ ٤٨٤ ٥٨٩	الإجمالي

١٠- مدينون وحسابات مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
١ ٤٧٦ ٩٨٦	١ ٩٠٢ ٨٧٥	خطابات الضمان
٣ ٢١٩ ٧٩٧	٥ ٠٤٨ ٧٤٤	تأمينات ابتدائية ونهائية
٩ ٤٦٣ ٦٤٨	--	دفعات مقدمة للموردين
١٨٨ ٥٠٥	٢٦ ٠٠٠	عهد وسلف
٥١١ ٨٩٠	٥٠٥ ٨٩٠	تامينات لدي الغير
٢ ٢٠٦ ٩٩٣	--	ضرائب خصم المنبع
٥٩٠ ٩٤٥	--	ضريبة القيمة المضافة
٥ ٢٠٨ ٤٢٥	--	ارصدة مدينة اخري
٥ ٥٨٦ ٤٨٢	--	مصروف مدفوع مقدم
٢٨ ٤٥٣ ٦٧١	٧ ٤٨٣ ٥٠٩	الإجمالي
--	--	بخصم:
--	--	الاضمحلال في مدينون وارصدة مدينة اخري

١١ - النقدية بالصندوق والبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٨ ٣٧٦	٧٨٤	نقدية بالصندوق
٢ ٢٢٢	--	البنك التجاري العربي
٤٥١ ٣٠٥	١٥ ٨٥٥	البنك الاهلي القطري
١٧ ٥٦١	--	بنك الكويت
٤ ٤٣٦	--	البنك العربي
١٤	--	بنك الاسكان و التعمير
٦٩	--	بنك قناة السويس
٧٧ ١٣٧	--	بنك ابو ظبي التجاري
٥ ٠٠٠	--	بنك HSBC
--	١٠٢ ٦٨١	مصرف ابو ظبي الاسلامي
١٢٩ ٧٣٢	٢٩٣	بنك البركة
١٤ ٥٣٤	--	بنك المشرق
٢ ٣٤٤	١٦٢	البنك العربي الافريقي
--	٢ ٤٦٢	البنك الاهلي المتحد
٣١٦	--	البنك التجاري الدولي دولار
--	٩٣٧ ٩٥٠	شيكات تحت التحصيل
٧١٣ ٠٤٦	١ ٠٦٠ ١٨٧	الاجمالي

١٢ - القروض

(أ) قروض قصيرة الأجل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٧ ٧٢٣ ٥٨١	١ ٤٥٩ ٦٧٩	بنك التعمير والاسكان
١٤ ٠٠٢ ٦٩٣	--	مصرف ابو ظبي الاسلامي
٤ ٧٦١ ٦٨٠	--	بنك ابو ظبي الاسلامي
٤١ ٩٠٩ ٢٤٨	٤٨ ٧٨٦ ٧٣٠	بنك البركة
٧٨ ٣٩٧ ٢٠٢	٥٠ ٢٤٦ ٤٠٩	الاجمالي

(ب) قروض غير متداولة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١ ٩٠٧ ٢٢٥	٦٦٦ ٦٤٠	بنك قناة السويس
٢ ٥٣٣ ٥٩٨	١ ٧١٩ ١٧٩	بنك المشرق
٣ ٤٩٧ ٢٢٢	--	بنك أبو ظبي التجاري
٧ ٩٣٨ ٠٤٥	٢ ٣٨٥ ٨١٩	الإجمالي

١٣- موردين و أوراق الدفع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٧ ٩٢٦ ١٣٠	٣ ٩٧١ ٥٦٤	اوراق دفع قصير الاجل
٥٩ ١٥٤	٣٩٢ ٧٥٥	موردين خدمات
٤ ٢٧٩ ٣٥١	١١ ٦٢٢ ١٠١	مقاولي الباطن
٨٢ ٥٩٦	٤ ٣٨٠	موردين توريدات
<u>١٢ ٣٤٧ ٢٣١</u>	<u>١٥ ٩٩٠ ٨٠٠</u>	

١٤- رأس المال

القيمة الاسمية	نسبة المساهمة	عدد الاسهم	
١٣ ١١٢ ٦٠٠	%١٢.١٤	١٣ ١١٢ ٦٠٠	يسري محمود عبد الحميد عتلم
١٠ ٢١١ ٣٦٠	%٩.٤٥	١٠ ٢١١ ٣٦٠	احمد محمود عبد الحميد عتلم
٤ ٦٥٨ ٥٠١	%٤.٣٢	٤ ٦٥٨ ٥٠١	ايه محمود عبد الحميد عتلم
٦ ٦٥٣ ٠٠٠	%٦.١٦	٦ ٦٥٣ ٠٠٠	سهام السيد مصطفى عثمان
٥ ٣٥٠ ٠٠٠	%٤.٩٥	٥ ٣٥٠ ٠٠٠	احمد ماجد فؤاد فوزي هاشم
٥ ٢١٦ ٥٧١	%٤.٨٣	٥ ٢١٦ ٥٧١	احمد فؤاد محمد فهمي
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	%٤.٦٣	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	زكريا محمد عبد الرحمن بدران
٥٧ ٧٩٧ ٩٦٨	%٥٣.٥٢	٥٧ ٧٩٧ ٩٦٨	مساهمون اخرون
<u>١٠٨ ٠٠٠ ٠٠٠</u>	<u>%١٠٠</u>	<u>١٠٨ ٠٠٠ ٠٠٠</u>	<u>الاجمالي</u>

١٥- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١ ٤٧٣ ٢٢٦	١ ٤٨٨ ٧٨٢	مصروفات مستحقة
٢٦٩ ٣١٤	٢ ٠٤٥ ٨٨٥	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
٢١٠ ٠٥٤	٢٥٢ ٠٥٥	المساهمة التكافلية
٤٧١ ٢٥١	--	ارصدة دائنة اخري
--	١٦٥ ٢٠٩	ضريبة القيمة المضافة
٤٤٣ ٤١٠	١٢ ٦٠٠	ضرائب الخصم والاضافة
٥ ١٨٧ ١٨٥	--	ضريبة كسب العمل
٥٦٣ ٠٢٢	١ ٠٨٠ ٤٤٥	ضريبة دخل مستحقة
<u>٨ ٦١٧ ٤٦٢</u>	<u>٥ ٠٤٤ ٩٢٦</u>	<u>الإجمالي</u>

١٦ - إيرادات النشاط

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
حنيه مصري	حنيه مصري	
٣٢ ٦٢٦ ٠٦٨	٨٢ ٢٧٣ ٠٨٨	مشروع الشركة المصرية للاتصالات-(FTTH)
٤ ٢٠٠ ٠٠٠	١٢ ١٢٨ ٠٠٠	مشروع الشركة المصرية للاتصالات-(MSAN)
٦ ٢٤٨ ٨٧٤	٥ ٧٥١ ١٢٦	مشروع-ZTE
٩ ٢٥٠ ٤١٣	٦٤٩ ٥٨٧	مشروع شركة السويدي
٨ ٧٠٠ ٠٠٠	--	التوريدات
٦١ ١٢٥ ٣٥٥	١٠٠ ٨٠١ ٨٠١	اجمالي الإيرادات

١٧ - تكلفة النشاط

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
حنيه مصري	حنيه مصري	
١٩ ٣٧٧ ٥٠٠	١٥ ٨٩٦ ٢٦٧	مصروفات ومرتببات واجور وبدلات
٦ ٤٦٨ ٥٣٤	٤ ٦٩٠ ٥٨٣	مصروفات نقل وتركيب
٥ ١٥٨ ٦٦٥	٥٠٠ ٠٨٢	مصروفات المواد المستخدمة
٤ ٤٩٦ ٦٢٠	١٤ ٠٥٠ ٤٧٤	مقاولي الباطن
٢ ٢٠٦ ٢٦١	٢ ٤٣٨ ٤٩٥	مصروفات متنوعة
٢٧٤ ٢٥٦	١ ٨٧٧ ٣٠٢	مصروفات اهلاك التشغيل
١ ٧٠٧ ٧٧٨	٣ ١٥٤ ٢٧٢	مصروفات اهلاك اصول حق انتفاع
--	١٣٧ ٩٩٤	مصروف استهلاك التشغيل
٣٩ ٦٨٩ ٦١٤	٤٢ ٧٤٥ ٤٦٩	

١٨ - مصروفات عمومية وإدارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦ ٥٩٣ ٧٤٦	٢ ١٣٢ ٤٥٠	رواتب واجور وملحقاتها
٨٩٠ ٠٥١	--	تامينات اجتماعية و طبية
٣٣ ٧١٩	١٦٨ ٣٢٧	اشترك ميل وانترنت واتصالات
٤٤٠ ٦٠٩	٦٢ ٧٠٠	اتعاب مراجعة واستشارات
١٥٣ ٨٩٠	--	ادوات كتابية
٤٨ ٦٠٩	٣٠٢ ٥٨٧	اكراميات وهدايا
٢٣٣ ٧٦٦	--	مصروفات وحاسبات اليه
٤٠ ٠٥٦	١٩١ ٥٧٠	مصروف اعلان
١٦٣ ١٤٦	--	انتقالات
١ ٤٨٤ ٠٩٨	٧٢٤ ٢١٧	ايجارات
١٧ ٦٣١	--	رسوم واشتراكات
٣٢٢ ٤٥٦	٦٣٧ ٤٨٣	م صيانة واصلاحات
٢٠٣ ٠٣٦	٢٩٨ ٩٩٧	م ضيافة ونظافة
٤٣ ٧٠٠	٦٣٤ ٧٠٧	م رسوم البورصة والرقابة المالية
--	٨٢ ٧٦٠	مياه وكهرباء وغاز
٣١ ٧٦٧	٣ ٤٧٣	م بنكية
١٠٩ ٣٠٨	--	م اخري
١٦٠ ٢٥٧		
<u>١٠ ٩٦٩ ٨٤٥</u>	<u>٥ ٢٣٩ ٢٧١</u>	

١٩ - مصروفات تمويلية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥ ٥٧٠ ٨٧١	٢٧ ٦١٨ ٦٥٠	مصروفات تمويلية
١ ٠٠٩ ٨٢٥	٥٧١ ٨٢٦	مصروفات تمويلية اصول حق انتفاع
<u>٦ ٥٨٠ ٦٩٦</u>	<u>٢٨ ١٩٠ ٤٧٦</u>	

٢٠ - نصيب السهم من الخسائر (الأرباح) الفترة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	صافي ارباح الفترة
١ ٨٧٨ ٧١٧	٢١ ٨٣٥ ١٥٣	بخصم:
١٨٧ ٨٧١	٢ ١٨٣ ٥١٥	حصة العاملين
١ ٦٩٠ ٨٤٦	١٩ ٦٥١ ٦٣٨	
١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٦ ٠٠٠ ٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الاسهم
٠,١٥٧	٠,٢٥٨	الاجمالي

٢١ - الموقف الضريبي

أولاً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية (شركات الأموال)

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات السنوية بصفة منتظمة ولم يتم الفحص من قبل المأمورية.

ثانياً : ضرائب كسب العمل

لم يتم الفحص من قبل المأمورية.

ثالثاً : ضريبة القيمة المضافة

الشركة غير مسجلة بالضرائب على القيمة المضافة.

رابعاً : ضريبة الدمغة

لم يتم الفحص من قبل المأمورية.

خامساً : ضريبة الخصم

تقوم الشركة بسداد ضرائب الخصم بانتظام إن وجد ولم يتم الفحص.

٢٢- أحداث هامة

- حدث وأن اندلعت حرب في شرق أوروبا بين روسيا الاتحادية وجمهورية أوكرانيا خلال عام ٢٠٢٣ مما قد يؤثر على زيادة معدلات التضخم في العالم إلا أنه يصعب حالياً تقدير الأثار المحتملة على القوائم المالية المترتبة على تلك الحرب.
- في تاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٣ أعلنت لجنة السياسات النقدية رفع سعر الفائدة على الإقراض وسعر الإئتمان الأمر الذي أدى بالتبعية إلي تحرك سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري الأمر الذي في مجمله قد يشكل أثراً على الإقتصاد المحلي، وبتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣ أعلنت لجنة السياسات النقدية إجراءات إصلاحية لضمان استقرار مصادر الدخل منها استخدام نظام سعر الصرف المرن ورفع سعري عائد الإيداع والإقراض بواقع ٢٠٠ نقطة أساس.
- وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٣ بإضافة ملحق لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ أثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية - المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الأثار المترتبة على تحريك اسعار صرف العملات الأجنبية.
- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لسنة ٢٠٢٤ بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ حيث تم إستبدال وتعديل بعض المعايير كما تم إضافة معايير جديدة وإلغاء بعض المعايير علي أن يبدأ تطبيق هذا التعديل من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

٢٣- إصدارات جديدة وتعديلات علي معايير المحاسبة المصرية

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٤ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:

المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التاثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٤ "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٤ "الأصول غير الملموسة"	١- تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٤، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. ٢- وقد ترتب علي ذلك تعديل الفترات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "الضمحلل قيمة الأصول". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) "الزراعة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "العقود التأجير".	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانية تغيير السياسات المحاسبية المتبعة واستخدام خيار نموذج إعادة التقييم الوارد بالمعيار، وتقييم الأثر المحتمل علي القوائم المالية في حالة استخدام ذلك الخيار.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج إعادة التقييم علي الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، وذلك باثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته إلي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.

شركة ديجيتايز للاستثمار والتقنية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٤ "التقريب عن وتقييم الموارد التعدينية"	١- تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٤، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقريب عند القياس اللاحق لأصول التقريب والتقييم. ٢- تقوم الشركة بتطبيق أما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقريب لأصول التقريب والتقييم علي أن يتم التقريب بمعرفة خبراء متخصصين في التقريب والتأمين ضمن المفيدون في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول، وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقريب (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" أو النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة" فيجب أن يكون متسقا مع ثوبب الأصول وفقا للفقرة رقم (١٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٤.	المعيار ليس له تأثير علي القوائم المالية	تعلق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج إعادة التقريب علي الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، وذلك باثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقريب بشكل أولي بإضافته إلي حساب فائض إعادة التقريب بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٤ "الزراعة"	١- تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٤، حيث تم تعديل الفترات (١-٥)، و(٨) و(٢٤) و(٤٤) وإضافة الفترات (١٥) - (٥ ج) و(٦٣)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة (وعند طبقا لذلك معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" ٢- لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨ (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٤ ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٤ فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. ولكن يجب عرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨ (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة.	المعيار ليس له تأثير علي القوائم المالية	تطبق تلك التعديلات للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، وذلك باثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولي بإضافته إلي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٤ "الاستثمار العقاري"	١- تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٤، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية. ٢- وقد ترتب علي ذلك تعديل الفترات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقريب ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية". - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاختفاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير".	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانية تغيير السياسات المحاسبية المثبتة واستخدام خيار نموذج إعادة التقريب الوارد بالمعيار، وتقييم الأثر المحتمل علي القوائم المالية في حالة استخدام ذلك الخيار.	تطبيق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة علي الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، وذلك باثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته إلي رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.

شركة ديجيتايز للاستثمار والتفنية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معايير محاسبة مصري جديد رقم (٥٠) "عقود التأمين"	<p>١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة مسبقاً نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها، ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصديق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم اثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.</p> <p>٢- يحل معيار المحاسبة رقم (٥٠) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم ٢٧ "عقود التأمين".</p> <p>٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى إلي معيار المحاسبة المصري رقم (٢٧) تستبدل إلي معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠).</p> <p>٤- تم إجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين" وهي كما يلي:</p> <p>- معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها"</p> <p>- ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة".</p> <p>- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "الاستثمار العقاري"</p>	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق المعيار.	يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترة المالية السنوية التي تنتهي تسبقاً فسي أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لتاريخ اسبق، فيجب على الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة.

٢٤ - أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للقوائم المالية بما يتماشى مع تبويب العام الحالي كلما احتاج الأمر لذلك ويتم الإفصاح عن تلك التبويبات عند إجرائها.